لا لبنان هو لبنان، ولا السودان هو السودان

علي قاسم
كاتب سوري مقيم في تونس

لبنان ليس لبنان، وسوريا ليست سوريا، والعراق ليس العراق، وليست ليبيا هي ليبيا، ولا اليمن السعيد هو بسعيد. الجزائر أيضا ليست هي الجزائر، التي دفع مليون من أبنائها أرواحهم لتنال استقلالها. والسودان ليس هو الآخر السودان، الذي طالما وصفه العرب بسلة غذاء العالم.

ماذا حدث؟ ولماذا هجر الرب سماء تلك الدول؟

يبدو أن الله تخلى عنا جميعا بدءا من عام 1975، عندما هجر سماء لبنان وجبلها، مع بداية حرب توصف بالأهلية، وما كانت بالأهلية.

لماذا بعد عامين من حرب انتصرت فيها الجيوش العربية، تندلع حرب أهلية في أجمل دول العرب؟ ألم يكن لبنان وقتها "قطعة من سما" وتحول إلى قطعة من جحيم؟

اللبنانيون لم يقتتلوا فيما بينهم بل دُفعوا إلى الاقتتال، اقتتال دام 15 عاما، شاركت فيه قوى خارجية ولم تنته المؤامرة مع خفوت صوت الرصاص وانقطاعه.

بسبب الاقتتال فقدت الليرة اللبنانية الكثير من قيمتها، فتهاوت من ثلاث ليرات للدولار، إلى أكثر من 3000 ليرة للدولار. وبعد اتفاق الطائف، استقر سعر الليرة على حدود 1500 ليرة للدولار.

واليوم يستقبل اللبنانيون أعياد الميلاد وسط أزمة اقتصادية حادة، واحتجاجات اندلعت في 17 أكتوبر الماضي.

لبنان هذا العام "مش لبنان".. لقد هجره المتسوّقون والسوّاح، وبدت شوارع بيروت شبه مهجورة، وخلت مطاعمها ومتاجرها من الزبائن.

وبدلا من الحفلات الموسيقية الصاخبة، اختار اللبنانيون ارتياد الكنائس. حيث رفعت الفنانة ماجدة الرومي، في واحدة منها، صلواتها من أجل خلاص بلادها.

وكما استجار وديع الصافي يوما بالمسيح، طالبا منه أن لا يهجر سماء لبنان، استجارت الرومي به "عينك ع وطنا بالأيام الصعبة"، هكذا توجهت إليه في عيد الميلاد، داخل كنيسة "الأيقونة العجائبية" للآباء اللعازريين، في بيروت.

طلبت الرومي من جمهور المصلين أن يحافظوا على إيمانهم وخاطبتهم قائلة "ألستم أحفاد الذين ماتوا بلبنان وقت المجاعة بحرب عام 1914؟ الناس الذين قدروا أن يكملوا كانوا أهلكم وناسكم.. ونحن أيضا من اخترع أسبابا ليعيش ويفرح، في الحرب اللبنانية بين عامي 1975 و1990".

جيد أن نصلي ونتوجه بالدعاء إلى الرب طالبين منه العون والرحمة، لكن ذلك لن يكفي ليغير حالنا، ما لم نغير ما في نفوسنا. وهناك اليوم ما يشير إلى أننا شرعنا في ذلك.

دول عربية عديدة تودّع عاما مثقلا بالأزمات، وبدلا من أن تعيش شعوبها ربيعا، بدأ في تونس منذ 10 سنوات، وانتقل منها إلى دول عربية أخرى، يعيش الجميع حالة غليان وترقّب.

في لبنان، كما هو الحال في تونس والعراق والجزائر وليبيا واليمن وسوريا، نودّع عام 2019، لندخل عام 2020، والجميع عاجز عن الوصول إلى حكومة يتفق عليها الجميع.

وبعد أن كانت الديمقراطية والحرية هي المطلب الرئيس، أصبح القضاء على الفساد وتأمين العمل هو مطلب تلك الشعوب، التي اجتمعت على إدانة السياسيين، وباتت تطالب بحكومات كفاءات لإدارة البلاد وشؤون العباد.

عشرية سوداء، هكذا نراها اليوم، نأمل أن تكون خاتمتها بيضاء، ويكفينا منها أن تضع حدا لعصر الأيديولوجيا وهيمنة الأحزاب والولاءات الطائفية والتطرف.

تكليف حسان دياب والتفاف حزب الله على مطلب التغيير

علي الأمين
كاتب لبناني

لم يستقبل الشارع اللبناني الرئيس المكلف للحكومة المزمعة بالترحاب، فعلى الرغم من الانطباع الأوّلي الذي خلقه هذا الاختيار، بأنه رجل أكاديمي وأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت، إلا أن تسميته واستحضاره من قبل مثلث السلطة الفعلي في لبنان، حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر، فتح شهية المواطنين ولاسيما المنتفضين في الشارع، على رفع صوت الاعتراض ضده، ورفضا لاختياره رئيسا للحكومة.

عرف اللبنانيون حسان دياب في العام 2011 حين اختاره الرئيس نجيب ميقاتي وزيرا للتربية والتعليم العالي، في الحكومة التي سميت حكومة الانقلاب على الأكثرية النيابية التي كان سعد الحريري مرشحها، كما أُطلقَ على هذه الحكومة حكومة القمصان السود، إشارة لاستعراض حزب الله عناصره الحزبية بقمصان سود في بيروت، في سياق الضغط على كتلة وليد جنبلاط النيابية من أجل تغيير موقفها والانخراط في تأييد حكومة ميقاتي. في الخلاصة كان دياب ابن بيروت والأستاذ الجامعي في مؤسسة أميركية وزيرا في حكومة حزب الله، التي كان من أولى مهماتها تغطية انخراط الحزب لضرب الثورة السورية انطلاقا من الأراضي اللبنانية.

لا يحظى دياب بسيرة سياسية يعتدّ بها، ولا حتى بميزة أكاديمية تتجاوز شهادته العليا في هندسة الاتصالات، كما أن الرجل حين كان وزيرا للتربية، كما ينقل عاملون في قطاع التربية والتعليم العالي، قد ذهب بعيدا في الانسحاق أمام الثنائية الشيعية، حيث كان الوزير الفعلي آنذاك في الوزارة هو مندوب أوفده الرئيس نبيه بري (حسين شكرون) ليكون صاحب القرار الفعلي، بحيث أن انسحاق دياب أمام سطوة بري وشريكه حزب الله أدى به إلى تمرير مرسوم يتمثل في التعاقد مع أكثر من سبعة آلاف مدرس في العام 2013، معظمهم من محازبي حركة أمل وحزب الله، من دون أن يكون هناك حاجة لمدرسين. فمن المعروف في لبنان أن لكل ثمانية طلاب مدرس في المدارس الرسمية، وهذا المرسوم كان من أبرز ما أنجزه دياب والذي يندرج في سياق الفساد.

هذا الضعف أمام سلطة الممانعة وحزب الله، هو ما يجعل صفة عدم الوفاء مبررة، ذلك أن دياب الذي اختاره الرئيس ميقاتي لوزارة التربية، كان ميقاتي نفسه ضحية من ضحاياه عندما طرد مندوبا له في وزارة التربية، ومنذ ذلك الحين نشأت قطيعة بين الرجلين، وصلت إلى حد رفض ميقاتي لقاءه أثناء الاستشارات.

هذا غيض من فيض من سيرة الرئيس المكلف حسان دياب، وهو يساعد على فهم معنى اختيار هذه الشخصية لهذا الموقع من قبل الممانعة وقائدها حزب الله، إذ أن أولى نتائج اختياره تنازل حزب الله عن مطلب حكومة تكنوسياسية التي كانت سبب الخلاف مع الرئيس سعد الحريري الذي كان اشترط لترؤس الحكومة أن تكون حكومة مختصين. ورغم أن هذا النقاش حول طبيعة الحكومة المقبلة امتد طيلة أكثر من 50 يوما، إلا أن هذا الشرط اختفى فجأة وخرج الرئيس المكلف ليعلن بثقة أنه سيشكل حكومة من دون محازبين بل متخصصين ومستقلين، ودون أن يظهر أيّ اعتراض من قبل قوى السلطة التي سمّته، علما أن من رفضوا تسميته لاسيما القوات اللبنانية وتيار المستقبل وكتلة اللقاء الديمقراطي وليد جنبلاط، أعلنوا عدم مشاركتهم في الحكومة.

ما يعني أن الحكومة التي سيشكلها الرئيس دياب، تحظى برضا من يوفر له الدعم، فهو لم يأت على حصان الانتفاضة، ولا من قاعدة شعبية مؤيدة، بل بدعم الثلاثي نصرالله وعون وبري، وبالتأكيد ضمن تفاهم مسبق لا يمكن لحزب الله أن يتهاون بشأنه.

ليس خافيا أن المجتمع الدولي ولاسيما واشنطن التي كان مساعد وزير خارجيتها ديفيد هيل وصل إلى بيروت في زيارة مقررة غداة تكليف دياب، قد شدد على ثوابت أساسية أولها أن لبنان محل اهتمام واشنطن وهي مستمرة في دعمه، وثانيا أن مسار تأليف الحكومة وتسمية رئيسها شأن لبناني، وأكد هيل أن واشنطن ستراقب مسار الأمور.

المهم في زيارة هيل ليس ما قاله، بل في ما لم ينبس حكام لبنان به، وهو عدم توجيه أيّ اعتراض على سياسة واشنطن تجاه لبنان، خاصة تلك العقوبات على حزب الله والمتعاونين معه، وحرصت أوساط الممانعة على الترويج أن اتفاقا تم مع واشنطن عبر سلطنة عمان تم من خلاله الاتفاق على تسمية دياب.

هذا كله يأتي في سياق الترويج الإعلامي ومحاولة تبرير التراجعات التي أدّت إلى خروج مفترض لحزب الله من الحكومة كما الوزير جبران باسيل، بعدما كان حزب الله يعتبر أن حكومة تكنوقراط لا يمكن أن تمر في لبنان.

وحسب المعلومات المتداولة فإن محاولات حزب الله التماهي مع المتطلبات الدولية على هذا الصعيد، تأتي في سياق محاولة تفادي المزيد من الخسائر، في بلد تستطيع واشنطن بمجرد إجراء إداري ومالي بسيط أن تدفعه نحو الانهيار المالي والاقتصادي، وبالتالي فإن إظهار حسن النية ومحاولة التقرب من شروط المجتمع الدولي في تشكيل حكومة منسجمة، هو توجه يسعى الحزب من خلاله إلى تشكيل حكومة سينظر اللبنانيون والمجتمع الدولي إلى حقيقة استقلاليتها، لتتقرّر على إثرها خطوات تصعيد أو تهدئة تجاهها.

على أن الانتفاضة في لبنان تبدو غير معنية بما يخيطه أطراف السلطة لحكومة يقدّرون سلفا أنها ستأتي على صورة السلطة القائمة وإن كانت مُقنّعة باختصاصيين، لذا استمرت مظاهر الاحتجاج والاعتراض من دون توقف.

لكن ما برز بعد تسمية دياب هو اعتراض أخذ بعدا مذهبيا، حيث ظهرت في العديد من المناطق ذات الغالبية السنية، حالات احتجاج عبّرت عن رسالة باتجاهين؛ واحدة تجاه الانتفاضة فيها نوع من الخيبة لعدم إصرار المنتفضين على إسقاط كل الرؤساء وليس الحريري فقط، ورسالة ثانية تجاه أطراف السلطة مفادها أن اختيار دياب هو استهانة واستفزاز للسنة ولا يمكن القبول به.

في الخلاصة، اختيار دياب لرئاسة الحكومة وإن كان يعبّر عن تراجع للسلطة عن ثوابت الحكومة السياسية، فإنه اختيار لا يبدو أنه سيلقى ترحيبا دوليا، حيث كان الصدى الأول لاختياره لرئاسة الحكومة، في الصحافة الغربية هو أنه مرشح حزب الله.

وهذا مؤشر على أن لبنان يتجه نحو مسار انحداري بات يصعّب التعامل معه من خارج معادلة السيطرة الإيرانية، ورغم محاولة تخفّي حزب الله خلف الستار، إلا أن حقيقة نفوذه وسيطرته لا يمكن إخفاؤها على مفاصل الدولة، وهذا ما سيعيق عملية الخروج من الأزمة طالما أن إيران لن تسلّم بالتراجع في لبنان.

فصل جديد من المواجهة هذه المرة عنوانه استجلاب الرضا الدولي على سيطرة حزب الله من خلال حكومة مختصين. هذا رهان حزب الله وحليفيه في رئاسة الجمهورية والبرلمان، لكن الوقائع تقول منذ 17 أكتوبر الماضي إن التغيير لا مفرّ منه، أي التغيير الفعلي لا الشكلي وهذا ما لا يستطيعه حزب الله ولا تريده إيران الآن.

هل يسمع قادة الأحزاب في بغداد النصيحة

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

كشفت وقائع الأسبوعين الأخيرين هشاشة الطبقة السياسية وتفككها وارتباكها وعدم صمودها أمام مطالب الانتفاضة رغم تمترسها خلف أعتى أدوات القمع والبطش التي تنفذها الميليشيات المسلحة بحقد دفين من خارج الحدود على هذا الشعب العظيم.

أزاح الضغط الشعبي كل الأقنعة السياسية للأحزاب ومن أهمها احتماؤها خلف الدستور الذي فصّل عام 2005 على مقاسات التحالف الشيعي الكردي، وظل طوال 16 عاما حاميا للمصالح وكان دائما ما يتعرض للاختراق والتحوير عبر مؤسسات التفسير القانوني وعلى رأسها المحكمة الاتحادية التي ظلت المنصة الواقية للمصالح الحزبية.

هناك أمثلة عدة لتلك الاختراقات ومن بينها ملف الكتلة الأكبر التي انفضحت كذبتها وانتهت عام 2018 بتكليف عادل عبدالمهدي برئاسة الوزارة عبر توافق كتلتي سائرون والفتح في تجاوز فاضح للدستور، أغمضت المحكمة الاتحادية عينها عنه في تخلٍّ عن مسؤولياتها أمام الشعب رغم أن رئيسها وطاقمها لا علاقة للشعب في اختيارهم. ويأتي الانتهاك الفاضح الأخير الذي أحرج فيه الرئيس العراقي برهم صالح الطبقة السياسية بطلبه تسمية الكتلة الأكبر عبر لعبة الرسائل المتبادلة بينه وبين البرلمان وبين المحكمة الاتحادية، ويبدو أنه الآن ما زال متمسكاً بعدم التخلي عن مطالب الجمهور المنتفض، ويتمنى العراقيون أن يظل على مواقفه الرافضة لضغوطات الأحزاب الموالية لإيران، وإذا ما انهار أمامها وقبل بما تمليه فسيكون للمنتفضين الذين قدموا أكثر من 500 شهيد وأكثر من 22 ألف جريح موقفاً جديداً قد يضعه ويضع البرلمان أمام مصير لا يحسدون عليه كالمطالبة باستقالته البرلمان وحلّه.

الملف الثاني من فضائح الارتباك للأحزاب هو التوقيتات الدستورية بانتهاء مهام رئيس الوزراء المستقيل بعد أسبوعين من مدة مهمة حكومة تصريف الأعمال بتاريخ 19 ديسمبر، الخميس وليس الثلاثاء، بعد لعبة كسب الوقت من قبل رئيس الجمهورية ولكن عبدالمهدي تراجع عن تعهده بتسليم مقاليد الحكومة لرئيس الجمهورية يوم انتهاء مهلة الحكومة المؤقتة، فأعلن بقاءه في السلطة لحين قيام حكومة منتخبة جديدة في موقف بعيد عن أخلاقيات العمل السياسي لكي ينضم في خطوته المهينة إلى المخطط الإيراني في اللعب بالوقت ضد المنتفضين. تعزز هذا الإعلان بتفسيرات قانونية ساذجة أطلقها خبراء قانونيون متوسّطو الكفاءة.

تستمر المناورات وتحدي الشعب في ملف ترشيح رئيس وزراء جديد من قبل الموالين لإيران متمثلة في كتلة البناء المدعية أنها الكتلة الأكبر رغم انتهائها منذ عام 2018، وكأنها ما زالت متمتعة بزهوّ عهدها فتقدم الاسم تلو الآخر، ويوم الأربعاء طرحت ثالث الأسماء والذي سيكون مصيره كقبله بالرفض الجماهيري من ثوار ساحات الاعتصام، وسط أهازيج الجنوب العراقي بالغة التأثير العاطفي الجمعي، حيث تؤكد هذه القوة الجديدة أنها الكتلة الحقيقية الأكبر، وليست تلك القوى التي أصبحت جزءاً من عهد انتهى فعلياً بعد الأول من أكتوبر الماضي.

الإرباك الآخر للأحزاب وقع داخل البرلمان المنفذ لإرادتها عبر المناورات خلال الأسبوعين الماضيين، إلا أن الأحزاب الكبيرة لم تتمكن من التوافق بينها في هذا الظرف الذي يحاول فيه كل حزب الدفاع عن مصالحه الخاصة، دون وضع اعتبار لزمن التحالفات السابقة خصوصاً أن التفكك والانهيار حصلا في جسم التحالف الشيعي ذاته بما يشير إلى آخر محاولات التشبث بالحياة. كانت مناقشة قانون الانتخابات فرصة لكشف المصالح والأهداف أمام الضغط الشعبي العالي وبمساندة المرجعية الدينية الذي أوجع الرؤوس، ثم استسلمت أخيراً لما يمكن اعتباره فتح ثغرة في جدار هيمنتها على العملية السياسية لإعطاء فرصة للعراقيين المستقلين لممارسة حقهم الوطني الانتخابي رغم عدم تلبيته لرغبات المنتفضين.

ما زالت الأحزاب تواصل فصول مغامرتها بالتشبث بأغصان السلطة التي كسرت هياكلها وقوّتها الخادعة عاصفة التغيير الشعبي، ولا تريد الاعتراف بهزيمتها أمام الشعب لتكشف عن مستوى التردي السياسي الذي وصلت إليه

هذه أمثلة لوقائع تكشف ما حققته الانتفاضة من إرتباك للأحزاب المتسلطة بقوة السلاح بعد انتصارها بإزاحة حكومة عبدالمهدي رغم المحاولات اليائسة لأدوات إيران تشويه سمعة أبطالها وتصويرهم بالعملاء المنفذين لأجندات أميركية وإسرائيلية وسعودية حسب ما صرح بذلك زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق المعاقب من وزارة الخزانة الأميركية قيس الخزعلي. وآخرون كانوا في الأيام الأولى من المدافعين عن انتفاضة أكتوبر أخذوا الآن ولأسباب مجهولة تتعلق بأجنداتهم السياسية يلومون الناشطين بادّعاء عدم وضوح مطالبهم ما سيضعهم حسب وصف هؤلاء في دائرة علامات الاستفهام.

في الوقت ذاته تتواصل البيانات من ساحات الاعتصام وآخرها البيان السياسي واضح المعالم والأهداف، والذي طلب من رئيس الجمهورية تحمّل مسؤولياته التاريخية في اختيار رئيس وزراء جديد مستقل لا علاقة له بالأحزاب والحكومات متمتعا بالنزاهة يؤدي مسؤولياته المؤقتة لفترة لا تتجاوز الستة أشهر ينجز خلالها إصدار قانون انتخابي ومفوضية مستقلة جديدين ويدعو إلى انتخابات مبكرة بإشراف أممي بعد حل البرلمان الحالي. وهدد المنتفضون بخيارات تصعيدية إن لم تتحقق هذه الخطوة.

ما زالت الأحزاب تواصل فصول مغامرتها بالتشبث بأغصان السلطة التي كسرت هياكلها وقوتها الخادعة عاصفة التغيير الشعبي، ولا تريد الاعتراف بهزيمتها أمام الشعب لتكشف عن مستوى التردّي السياسي الذي وصلت إليه، في تجاهل خطير لاستحقاقات دماء الثوار الشباب لكنهم واقعون في مأزق ويحاصرهم الوقت ويبدو أن نظام طهران محاصر هو الآخر بعدم قدرته على تقديم خيارات الحفاظ على قاطرة الحكم في العراق التي انفلتت عن السكة وفي طريقها إلى الهاوية.

الغباء وتخمة الفساد والنهب لدى بعضهم وعقلية المافيات التي لا تعرف سوى طريق القتل والخطف عند البعض الآخر، هي كلها عوائق أمام إيجاد مخارج تحافظ على الحد الأدنى مما تبقى لديهم عن طريق الإعلان عن الاعتذار للشعب ليس فقط عن دماء الشهرين الماضيين وإنما عن دماء السنوات الست عشرة الماضية من العراقيين الأبرياء المغدورين بالقتل أو الاختطاف، وقد يكتفي هذا الشعب برحيلهم مع ما نهبوه في مقايضة تاريخية عادلة، تطوي الصفحات المظلمة والدموية من حياة العراقيين ليلتفتوا إلى بناء جيلهم الجديد ويعيشون بأمان حالهم حال الشعوب الأخرى. هل يسمع الغارقون في سلطة الكذب والسرقة والدجل صوت الشعب؟ الجواب لديهم.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk